

A blue-tinted background image showing a hand holding a credit card over a payment terminal. The image is semi-transparent, allowing the text to be overlaid.

مخاطر الائتمان وكيفية التصدي لها

دراسة بحثية

أ. محمد مسعود الغول

عضو هيئة تدريس جامعة الزاوية

د. أكرم عمر الديب

عضو هيئة تدريس جامعة الأسمرية

بِسْمِ اللَّهِ الرَّحْمَنِ الرَّحِيمِ

المحتويات

04	ملخص الدراسة
04	المقدمة
05	أولاً :- مشكلة البحث
06	ثانياً :- أهداف الدراسة
06	ثالثاً :- أهمية الدراسة
06	المبحث الأول:- (الائتمان المصرفي) مفهومه، وأنواعه، وظيفته، وأدواته
06	المطلب الأول:- مفهوم الائتمان المصرفي
07	المطلب الثاني:- أنواع الائتمان المصرفي
10	المطلب الثالث:- وظائف الائتمان المصرفي
11	المطلب الرابع:- أسواق الائتمان المصرفي وأدواته
13	المبحث الثاني :- مخاطر الائتمان المصرفي، مفهومه ومصادره.
13	المطلب الأول:- مفهوم مخاطر الائتمان
13	المطلب الثاني:- مصادر مخاطر الائتمان المصرفي
14	المطلب الثالث:- أهم المخاطر الائتمانية وبعض مؤشرات قياسها
19	المطلب الرابع:- العوامل المؤثرة في اتخاذ القرار الائتماني
20	المطلب الخامس:- أمثلة وتجارب على مخاطر الائتمان وكيفية تصدي المصارف لمخاطر الائتمان
22	النتائج والتوصيات
23	المصادر والمراجع

ملخص الدراسة:-

طبيعة عمل المصارف من حيث قبول الودائع ومنح الائتمان، تجعلها عرضة للمخاطر بمختلف أنواعها، والمخاطر المالية ومخاطر العمليات، ولمواجهة هذه المخاطر أصبح من الضروري مراقبة مستوى المخاطر، التي تحيط بعمل المصارف، ووضع الإجراءات الرقابية اللازمة للسيطرة على الآثار السلبية لهذه المخاطر وإدارتها بصورة سليمة من خلال إدارات متخصصة، تساعد في تحمل مسؤوليات إدارة المخاطر وتقليلها إلى حدود مقبولة. تناولت الدراسة المخاطر المصرفية وكيفية التصدي لها، الأمر الذي من شأنه أن يساعد المصرف على اتخاذ قرارات موضوعية في عملية منح الائتمان المصرفي. حيث هدفت هذه الدراسة إلى التعرف والوصول إلى نتائج وتوصيات تسترشد بها المصارف عند اتخاذ قراراتها الائتمانية لتقليل نسبة التعثر الموجود وتفاذي اتخاذ قرارات ائتمانية تنتهي بتعثر العملاء طالبي الائتمان قدر الامكان.

المقدمة:-

يعد نظام الائتمان المصرفي ومخاطره من اهم الانظمة المتواجدة في الوقت الحالي في سوق العمل، وذلك لأنه وبالرغم من المخاطر العديدة لهذا النظام الا ان العديد من المستثمرين والشركات تلجأ اليه، وخاصة في بداية نشأتها. وهو جزء لا يتجزأ من العمل المصرفي خصوصا مع ارتفاع حدة المنافسة والتطور التكنولوجي وزيادة حجم المعاملات المصرفية والحاجة إلى بنوك ذات أحجام كبيرة، فالمصارف أصبحت اليوم تواجه مخاطر مصرفية متنوعة تتفاوت في درجة خطورتها من مصرف إلى آخر، وإن حسن تقييم وتحليل ودراسة، وإدارة مجمل المخاطر المحتملة من العوامل المساعدة على نجاح المصارف وضمان استمرارها في السوق المصرفية بعوائد مرضية ومخاطر متدنية.

ومن هذا المنطلق تركز الدراسات المعاصرة اهتمامها بالتعرف على مخاطر الائتمان المصرفي والتحكم فيها، واتخاذ القرارات الاستثمارية والمالية على ضوء نظم وأساليب رقابية وإدارية صارمة، تضمن للمصرف تحديداً أدق لتلك المخاطر وتصنيفها وبالتالي اتخاذ القرارات المناسبة، التي تقود إلى تحقيق أهدافه بصورة أفضل.

أولاً: - مشكلة البحث

تعرضت كثير من المؤسسات المالية لصعوبات كثيرة، بسبب معايير الائتمان المتساهلة مع المقترضين مما أدى إلى تدهور الوضع الائتماني للمؤسسة، أي فشل المقترض في الوفاء بالتزاماته، وفقاً للشروط المتفق عليها وبالتالي احتمال الخسارة الناتجة عن فشل المقترض في سداد قيمة القرض ونتيجة لذلك أن المصرف قد لا يحصل على رأس المال والفائدة المستحقة مما يؤدي إلى عدم سداد القرض وزيادة تكاليف التحصيل.

وبسبب عدم وجود تحليل شامل ومتعمق لعملية الائتمان، وقاعدة منهجية متينة، وتبني قرارات غير صحيحة في مواجهة المعلومات غير الكاملة في العديد من الحالات قد يفشل طالب الائتمان بعد الحصول عليه في سداد قيمة المبالغ التي تم منحها له مما يؤدي إلى انخفاض نسبة قيمة التدفقات النقدية الداخلية للمصرف مقارنة بالتدفقات الخارجية منه مما يؤدي في النهاية إلى تعثر سير كافة الأعمال المصرفية، وذلك في حالة ارتفاع قيمة المبالغ المؤتمنة وعدم وجود فائض يقابلها لدى المصرف وهنا تبرز أهم ملامح الائتمان المصرفي ومخاطره التي يجب توخي الحذر منها.

إن تركيز عملية الإقراض في نوع معين من الأعمال الصناعية، يسهل من حدوث عملية الإفلاس أو على الأقل خسارة المبالغ الائتمانية، وكذلك يمكن القول أن للتغيرات السياسية في البلد تأثيراً بالغاً في تغيير الهيكل التنظيمي لعملية الائتمان، وبالتالي قد تعرضها لخسائر مؤكدة وتعد هذه الصورة من أخطر الأوضاع التي يواجهها نظام الائتمان المصرفي أي بسبب تشريع جديد وهذا ما لا يمكن التصدي له بأي شكل من الأشكال.

كما أن التدهور والركود الاقتصادي، يكون له تأثير بالغ في عدم سداد المقترض قيمة الائتمان، الذي سبق وأن حصل عليه حالات ومثل هذه الحالات كذلك قد يصعب مواجهتها.

ثانيًا: - أهداف الدراسة

- تهدف هذه الدراسة إلى استعراض المخاطر الائتمانية التي تتعرض لها المصارف وكيفية إدارتها والحد منها، وهو ما يتطلب الإجابة على التساؤلات التالية:
- ما المقصود بالائتمان المصرفي (مفهومه)؟ وأنواعه؟ وظيفته؟
 - ما المقصود بالمخاطر الائتمانية؟
 - ما هي الأشكال الرئيسية لمخاطر الائتمان المصرفي؟
 - ما هي أساليب إدارة مخاطر الائتمان المصرفي للحد أو التقليل منها؟

ثالثًا: - أهمية الدراسة: -

تكمن أهمية الدراسة في الدور المهم الذي يلعبه الائتمان المصرفي في تنمية الاقتصاد الوطني في توفير الأموال لإدارة عجلة الاقتصاد الوطني ويؤمن العمالة، ويزيد من طاقة الإنتاج والدخل الوطني.

المبحث الأول : - (الائتمان المصرفي) مفهومه، وأنواعه، وظيفته، وأدواته

المطلب الأول: - مفهوم الائتمان المصرفي

تعددت وتنوعت مفاهيم الائتمان المصرفي فمنهم من يعرف الائتمان بشكل عام على أنه عملية تزويد الأفراد والمؤسسات والمنشآت في المجتمع بالأموال اللازمة، على أن يتعهد المدين بسداد تلك الأموال وفوائدها دفعة واحدة أو على أقساط في تواريخ محددة، أي إن أصل معنى الائتمان في الاقتصاد هو القدرة على الإقراض، واصطلاحاً: هو التزام جهة لجهة أخرى بالإقراض أو المداينة، ويراد به في الاقتصاد الحديث: أن يقوم الدائن بمنح المدين مهلة من الوقت يلتزم المدين عند انتهائها بدفع قيمة الدين، فهو صيغة تمويلية استثمارية تعتمد على المصارف بأنواعها. ويعرّف الائتمان بأنه الثقة التي يوليها المصرف لشخص ما مقابل أجل معين وضمانات معينة، ومن هنا يجب أن تكون مؤقتة بالدفع عند حلول أجل الاستحقاق، أي بمعنى رد قيمة آجلة لقاء مبلغ معين (شحاته، صلاح إبراهيم، 2009، ص11).

ويعرف أيضًا بأنه مبادلة قيمة حاضرة بقيمة آجلة. فالمقرض الذي يقدم للمقرض مبلغًا من المال، فهو يبادل قيمة حاضرة على أمل الحصول على قيمة آجلة عند سداد مبلغ القرض في الموعد المستقبلي المتفق عليه. (شنيش، 2013، ص129).

المطلب الثاني: - أنواع الائتمان المصرفي:

تحدد أنواع الائتمان وفق معايير متعددة وعلى النحو التالي:

1. من حيث شخصية متلقي الائتمان: وينقسم تبعًا لهذا المعيار إلى الائتمان الخاص والائتمان العام: (الزبيدي، حمزة محمود، 2002، ص350)

أ- الائتمان الخاص: وهو الذي يكون فيه متلقي الائتمان فردًا أو شركة أو مؤسسة، أي أن متلقي الائتمان هو أحد أفراد القانون الخاص، سواء كان فردًا طبيعيًا أو شخصية اعتبارية.

ب- الائتمان العام: وفيه يكون متلقي الائتمان هو الدولة، أو شخصًا معنويًا من شخصياتها، كالمبديات والمجالس المحلية والولايات.

2. من حيث الأجل:

وهنا يفرق بين الائتمان قصير الأجل ومتوسط الأجل وطويل الأجل

أ- الائتمان قصير الأجل:

وهو الائتمان الذي يقدم لمدة لا تزيد عن سنة، ويكون في العادة لثلاثة أو ستة أو تسعة أشهر. وهذا النوع من الائتمان يهدف عادة إلى تمويل العمليات الجارية الصناعية أو التجارية أو الزراعية مثل شراء الأسمدة والبذور (لطرش، 2000، ص57).

ب- الائتمان متوسط الأجل:

وتتراوح مدة هذا الائتمان ما بين سنة وخمس سنوات، ويهدف في العادة إلى تمويل بعض أدوات الإنتاج، وكذلك تمويل احتياجات الأفراد من السلع المعمرة. (الحنوي وسلطان 1999، ص294).

ت- الائتمان طويل الأجل:

وهو الذي تزيد مدته عن خمس سنوات بصفة عامة، ويستهدف في العادة تمويل رؤوس الأموال الثابتة كحشاء الأراضي الزراعية، أو إنشاء مشروع صناعي، أو بناء عقار (عبد المعطى رضا الرشيد، 1999، ص104).

3- من حيث الغرض من الائتمان:

وهنا يفرق بين الائتمان الإنتاجي أو الاستثماري والائتمان التجاري والائتمان الاستهلاكي.

أ- الائتمان الإنتاجي:

ويسمى الائتمان الاستثماري، وهو ما يقدم للمشروعات الإنتاجية، لتمويل ما تحتاج إليه من رؤوس الأموال الثابتة، من أراضي أو منشآت وتركيبات وتجهيزات فنية مختلفة (الطرش، 2000، ص43).

ب- الائتمان التجاري:

وهو ما يقدم للمشروعات لتمويل عملياتها الجارية، أي رأس المال العامل وكذلك ما يقدم للمشروعات التجارية لتمويل عمليات التسويق وتصريف المنتجات (عثمان، محمد داود ص11).

ت- الائتمان الاستهلاكي:

وهو ما يقدم في العادة للأفراد من أجل تمويل احتياجاتهم الاستهلاكية من السلع المعمرة، ويأخذ هذا النوع من الائتمان في الغالب شكل البيع بالتقسيط. (ايمان انجروا، 2007، ص23)

4- من حيث الضمان:

وهنا يفرق بين الائتمان الشخصي والائتمان العيني (طارق طه، 2007، ص350):-

أ. الائتمان الشخصي:

وفي هذا النوع من الائتمان لا يطلب من المدين تقديم أية أموال ضماناً لتسديد دينه، بل يُكتفى بالوعد الذي يقدمه المدين ويلتزم فيه بتسديد الدين. ومن الواضح أن مثل هذا النوع من الائتمان يتطلب ثقة الدائن في ذات المدين، من حيث النزاهة والقدرة على الدفع. وقد يتقوى الائتمان الشخصي بتعهد أكثر من واحد بتسديد الدين عندما يكون هناك كفيل للدائن.

ب. الائتمان العيني:

وفيه يقدم المدين عيناً ما يعتبر ضماناً لتسديد دينه. والدائن في مثل هذه الحالة يعتبر مفضلاً على غيره من الدائنين في استيفاء مبلغ الدين، من الأموال التي قدمها المدين ضماناً للتسديد. وهذا الضمان الذي يقدمه المدين قد يكون عقاراً أو محاصيل زراعية أو بضائع أو أوراق مالية... إلخ (شنيبيش، 2013، ص 132).

5. من حيث طبيعة العملية الائتمانية (محل الائتمان)

وهنا يفرق بين الائتمان المالي (النقدي) والائتمان التجاري: -

أ. الائتمان النقدي:

وفي هذا النوع من الائتمان يكون محل الائتمان نقداً، فالدائن يقدم نقوداً للمدين الذي يلتزم بردها وتسديدها في وقت لاحق، فطبيعة هذا الائتمان نقدية كما هو ملاحظ لأن محل الائتمان نقد.

ب. الائتمان التجاري:

وفي هذا النوع يكون محل الائتمان سلعة أو خدمة تقدم بثمن مؤجل، كما يدخل في هذا النوع تقديم الثمن مقابل سلعة أو خدمة مؤجلة، فهذا الائتمان في طبيعته بيع تأجل أحد بنديه. ويطلق على هذا النوع أيضاً البيع الائتماني، والذي هو في معناه الواسع كل بيع لا يتلاقى فيه تنفيذ الالتزامين، وهما التزام المشتري بدفع الثمن والتزام البائع بدفع السلعة.

6. من حيث الصفة الاقتصادية:

وهنا يفرق بين الائتمان ذاتي التصفية والائتمان غير ذاتي التصفية.

أ. الائتمان ذاتي التصفية:

وهو الائتمان الإنتاجي الذي يستطيع فيه المدين السداد من خلال استخدام قيمة الائتمان نفسها. فعلى سبيل المثال فإن القرض الذي يُقدَّم لصاحب مصنع هو قرض ذاتي السداد أو التصفية، لأن صاحب المصنع يمكنه تصفية القرض من خلال استخدام القرض في عملية الإنتاج، فالمصنع والمبيعات يوفران أموالاً يمكنان صاحب المصنع من الوفاء بما عليه.

ب. الائتمان غير ذاتي التصفية:

ويتعلق في العادة بالائتمان الاستهلاكي، حيث يقوم المدين بالوفاء بما عليه من أموال ليس للمعاملة الائتمانية دخل في إحداثها، فالائتمان الذي يُقَدَّم للمستهلك لشراء منزل مثلاً يعتبر غير ذاتي التصفية لأن المستهلك يقوم بتصفية القرض أو سداده على فترة من الزمن من دخله، وهذا الدخل ليس للقرض دور في إحداثه.

المطلب الثالث: - وظائف الائتمان المصرفي يمكن حصر وظائف وأغراض الائتمان في الآتي:

1- وظيفة تمويل الإنتاج

إن احتياجات الاستثمار الإنتاجي المختلفة في الاقتصاد الحديث تستوجب توفير قدر ليس بالقليل من رؤوس الأموال. ولما كان من المتعذر توفير هذا القدر الكامل من المدخرات والاستثمارات الفردية أو الخاصة، فإن اللجوء إلى المصارف والمؤسسات المالية المختلفة بهدف الحصول على الائتمان أصبح أمراً طبيعياً وضروريا لتمويل العمليات الانتاجية والاستثمارية المختلفة. كما يمكن للمنتجين الحصول على الائتمان المصرفي عن طريق إصدارهم السندات وبيعها للمشروعات والأفراد.

2- وظيفة تمويل الاستهلاك

إن المقصود بوظيفة تمويل الاستهلاك حصول المستهلكين على السلع الاستهلاكية الحاضرة بدفع أجل لأثمانها. إذ قد يعجز الأفراد عن توفير القدر المطلوب من السلع الاستهلاكية الآتية بوسطة دخلهم الجاري، لذا يمكنهم الحصول على هذه السلع بواسطة الائتمان الذي تقدمه لهم هيئات مختلفة. ويكون دفع أثمان هذه السلع بفترات مستقبلية مناسبة، مما يساعد الأفراد على توزيع إنفاقهم الاستهلاكي عبر الزمن. ويساعد الائتمان الاستهلاكي أيضاً على تنشيط جانب الطلب على السلع والخدمات الاستهلاكية، ومن ثم يساهم في زيادة رقعة السوق وزيادة الإنتاج والاستثمار.

3- وظيفة تسوية المبادلات

إن قيام الائتمان بوظيفة تسوية المبادلات وإبراء الذمم، تظهر أهميتها من خلال مكونات عرض النقود أو كمية وسائل الدفع في المجتمع، فزيادة الأهمية النسبية

لنقود الودائع (الودائع الجارية) من إجمالي مكونات عرض النقود، يعني استخدام الائتمان بصورة واسعة الاستخدام في تسوية المبادلات وإبراء الذمم بين الأطراف المختلفة. ويمكن ملاحظة مثل هذا التعامل والاستخدام للنقود المصرفية في المجتمعات المتقدمة اقتصاديا، إذ إن معظم التعامل في تسوية المبادلات السلعية والخدمية يتم بواسطة الشيكات كوسيلة للدفع أو وسيطًا للتبادل، مع اعتماد أقل على النقود الحاضرة في القيام بهذه المهمة. وهذا ناشئ عن تقدم العادات المصرفية في المجتمع. كما أن قيام المصارف التجارية بخلق الودائع واستخدام أدوات الائتمان الأخرى من أوراق مالية وكمبيالات، ساعد كثيرا على تسهيل عمليات المبادلة وتوسيع حجمها (على رمضان شنيبش، 2013، ص 134-135).

المطلب الرابع: - أسواق الائتمان المصرفي وأدواته:
هناك أسواق وأدوات تقوم بعملية الائتمان المصرفي وهي: -

1. أسواق الائتمان المصرفي:

أ. سوق رأس المال (السوق المالي): -

وهي سوق التعامل (بيعا وشراء) بالأصول المالية) بأدوات الائتمان طويلة الأجل، أو كما تُسمى (بالأصول المالية). ومن الأدوات المتداولة في هذه السوق الأسهم والسندات الحكومية، وسندات شركات القطاع الخاص، والرهونات السكنية والتجارية، والزراعية، والقروض في المجتمع. ولما كانت أدوات الائتمان المتداولة في هذه السوق ذات آجال طويلة، فإنها تعد بالتالي مجالا طبيعياً لنشاط المصارف والمؤسسات المتخصصة في تمويل المشاريع والوحدات الإنتاجية المختلفة، بما يخدم أهداف التنمية الاقتصادية.

ب. السوق النقدي: -

ينصرف هذا المصطلح بوجه عام للدلالة على سوق التعامل بأدوات الائتمان قصيرة الأجل، بما في ذلك القروض العقارية التي تمنحها المصارف لعملائها، أو عن طريق تجميع المدخرات في شكل ودائع أو حوالات خزينة، مثل أدوات الخزنة أو الأوراق التجارية وغيرها من الأدوات الائتمانية قصيرة الأجل. وغالبا ما تكون السوق مجالا مناسباً لنشاط المصارف التجارية المهمة بتمويل القطاعات التي تصدر هذه الأدوات من خلال شرائها لها (شنيبش، 2013، ص 135 - 136).

2. أدوات الائتمان المصرفي: -

تنقسم أدوات الائتمان المصرفي إلى مجموعة من الأدوات وهي كالتالي:-

أ- الأدوات الائتمانية قصيرة الأجل (أقل من سنة) ومنها:

1- الكمبيالة: - (وهي عبارة عن محرر مكتوب يتضمن أمر صادرا من الدائن (الساحب) إلى المدين (المسحوب عليه)، بأن يدفع كامل قيمة الكمبيالة له أو لحامله، أو شخص معين بمجرد الاطلاع، أو في ميعاد معين أو قابل للتعيين.

2- السند الإذني: - وهو تعهد من قبل المدين (محرر السند) لأمر المستفيد (حامل السند) بدفع المبلغ المثبت في السند وبتاريخ معين أو بمجرد الإطلاع عليه. ويلاحظ التشابه الكبير بين الأداتين المذكورتين (الكمبيالة) و (السند الإذني)، إلا أن الفرق الاساسي بينهما، يتمثل في ان الكمبيالة تعد ورقة تجارية ناشئة عن نشاط تجاري داخلي أو خارجي، ويمكن خصمها أو الحصول على قيمتها من المؤسسات المالية والمصرفية ومنها المصرف المركزي، إلا أن السند الاذني ليس له مثل هذه المزايا.

3- الصك: - وهو تعهد من محرر (المدين) إلى المستفيد (الدائن) بالتزام بالدفع حال تسلمه من الجهة المسحوب عليها (المصرف) وبالمبلغ المثبت فيه.

4- حوالات الخزنة: - وهي عبارة عن سندات تصدرها الحكومة، أمدتها الزمني ثلاثة أشهر في الغالب، وتمنح الحكومة عليها فائدة نقدية مخفضة نسبيا، بالقياس لسعر الفائدة السائد على القروض المصرفية بسبب شدة سيولة هذه الحوالات النابعة من إمكان خصمها قبل موعد استحقاقها لدى المصارف التجارية، وكونها مضمونة من الحكومة.

ب- الأدوات الائتمانية طويلة الأجل: -

وهي أدوات ائتمان المديونية (لآجال متوسطة، أو طويلة) أي تزيد عن العام، ويتم تداولها في السوق المالي الثانوي وهي:

1- الأسهم: - يعتبر السهم حق ملكية، فهو يمثل جزءًا من رأسمال المشروع، أو الشركة المساهمة، وبالتالي فإن لحاملي الأسهم، حق في اقتسام ممتلكاتها عند تصفيتها. ويطلق على الأسهم (الأصول المالية ذات العائد المتغير)، أي إن قيمة السهم قد تزيد أو تنقص، فإذا ما حقق المشروع أرباحًا فإن العائد على السهم يكون موجبا، والعكس صحيح.

2- السندات: - وهي عبارة عن نوع من الأوراق المالية تصدرها الحكومات، أو الهيئات أو المشاريع والشركات المساهمة بهدف الاقتراض لمقابلة احتياجاتها التمويلية. وتمثل السندات ديناً على الجهة التي أصدرتها، تلتزم فيها بسداد كامل قيمتها لحامليها (المقرضين) مع دفع الفوائد السنوية عليها بغض النظر عما حققته هذه الجهات من (ربح أو خسارة) كما في حالة المشاريع الإنتاجية (شنيش، 2013، ص 138-139).

المبحث الثاني :- مخاطر الائتمان المصرفي، مفهومه ومصادره.

المطلب الاول: - مفهوم مخاطر الائتمان: -

تتعرض المصارف على اختلاف أنواعها إلى العديد من المخاطر، والتي تؤثر على أدائها ونشاطها، فالهدف الأساسي لكل مصرف هو تعظيم ثروة حملة الأسهم، والتي تفسر القيمة السوقية للسهم العادي وتتطلب عملية تعظيم الثروة: أن يقوم المديرون بعملية تقييم التدفقات النقدية والمخاطر التي يتحملها المصرف نتيجة توجيه موارده في مجالات تشغيل مختلفة.

والاتجاه الصحيح نحو الربحية يقتضي من إدارة المصرف أن تقوم بالاستثمار في أصول تولد أكبر قدر ممكن من الربحية مع خفض التكلفة إلى أقل ما يمكن، لكي يحصل المصرف على ربح يجب عليه أن يتحمل المزيد من المخاطر الناتجة عن ذلك، وتعرف مخاطر الائتمان بأنها احتمال عدم مقدرة العميل المقترض من سداد القرض وأعبائه وفقاً للشروط المتفق عليها عند منح الائتمان (طارق عبدالعال، 1999، ص 17).

المطلب الثاني: - مصادر مخاطر الائتمان المصرفي

يمكن تقسيم المخاطر التي تتعرض لها القروض إلى مخاطر داخلية ومخاطر خارجية، وفيما يلي نتعرض لكل منهما:

1-المصادر الداخلية وتشمل الآتي: -

- أ- غياب السياسة الائتمانية أو قصورها.
- ب- الاعتماد المفرط على الضمانات.
- ت- الإفراط في السحب على المكشوف.
- ث- الإفراط في التجاوزات.
- ج- إهمال التحليل المالي لمركز العملاء.
- ح- الثقة الزائدة في بعض العملاء.
- خ- الاختلال في تفويض الصلاحيات الائتمانية.
- د- ضعف الرقابة الداخلية.
- ذ- ضعف المعلومات وقصورها.

2- مصادر خارجية وتشمل الآتي:

أ- قصور الرقابة الخارجية

وتنشأ من الاعتماد على الرقابة الشكلية وكذلك الاعتماد على أسلوب العينة عند فحص عمليات الائتمان المصرفي، بالإضافة إلى عدم الاعتماد على المؤشرات الفنية عند منح الائتمان.

ب- قصور الموارد التمويلية وينشأ هذا القصور عندما يتم الاعتماد على تمويل المشروعات المختلفة عن طريق الائتمان المصرفي فقط.

ت- ارتفاع معدلات التضخم.

ث- ضعف التشريعات المتعلقة بمسك الدفاتر المالية من جانب المشروعات المستفيدة. (على عاشور عيواز، 2002، ص 17).

المطلب الثالث: - أهم المخاطر الائتمانية وبعض مؤشرات قياسها:

إن خطر الائتمان يمكن أن يحدث كنتيجة لظروف ومتغيرات غير متوقعة ناجمة في الأساس عن عدم قدرة العميل على السداد والعجز الكلي، ويترتب على ذلك آثار سلبية على المصرف وسمعته المصرفية وبالتالي معاملاته المالية، ونعرض فيما يلي إجمالاً أهم صور مخاطر الائتمان التي تعترض النشاط المصرفي وبعض مؤشرات قياسها.

المخاطر الائتمانية:

1- **مخاطر السيولة:** - ترتبط سياسة منح الائتمان للعملاء، على وجود توافق مع آجال مصادر أموال المصرف بما يوفر السيولة الكافية له لمواجهة طلبات السحب للودائع من طرف عملاء آخرين، حيث يؤثر عدم قدرة المصرف على التسييل الفوري للأصول بتكلفة مقبولة على ربحيته، فينشأ ما يسمى بمخاطر الفشل في المطابقة والمواءمة بين المسحوبات النقدية للعملاء وتسديدات العميل المقترض. ومن أسباب التعرض لمخاطر السيولة نذكر (بلعجوز، 2005، ص 7):-

أ- ضعف تخطيط السيولة بالمصرف مما يؤدي إلى عدم التناسق بين الأصول والالتزامات من حيث آجال الاستحقاق.

ب- سوء توزيع الأصول على استخدامات يصعب تحويلها إلى أرصدة سائلة.

ت- التحول المفاجئ لبعض الالتزامات العرضية إلى التزامات فعلية.

ث- تأثير العوامل الخارجية مثل الركود الاقتصادي والأزمات الحادة في أسواق المال.

2- مخاطر التسعير:

يتعين على المصرف دراسة أسعار المنتجات المقرضة التي يتم تحميلها للعملاء في صورة أعباء وربطها بمستوى المخاطر. فكلما زادت المخاطر ارتفع العائد المتوقع من التسهيلات ويتعلق الأمر بالهامش المضاف الذي يميز بين عميل وآخر، لذلك يتحدد سعر الإقراض الأساسي من خلال تكلفة الأموال التاريخية أو السوقية مضافاً إليها نسبة الاحتياطي وتكلفة إدارة الدين، وباجتماع لجنة إدارة أصول وخصوم المصرف بصفة دورية يتم مناقشة سعر الإقراض الأساسي.

3- المخاطر المرتبطة بفترة التسهيل:

من الأهمية في منح المصرف لتسهيلات ائتمانية أن تناسب فترة التسهيل طبيعة نشاط العميل، الهدف من التمويل، وفترة استرداد العائد المتوقع من التمويل. ويتمثل دور المصرف في جعل فترة التسهيل متوازنة، بمعنى ألا تكون قصيرة مما يشكل اختناقات، أو طويلة تؤثر على اتجاه العوائد المتوقعة. وعموماً ألا توجه لتمويل أنشطة ذات مردود سريع لآجال متوسطة أو طويلة كما يتعين على المصرف أن يركز الرقابة على نشاط العملاء الجدد وأوضاعهم المالية.

4- مخاطر تقلب أسعار العملات:

تتمثل مخاطر العملة في تحقق خسائر نتيجة للتغيرات في سعر صرف العملات نسبة إلى العملة الأجنبية المرجعية للمصرف وتتضمن إنشاء مديونيات بالعملة الأجنبية وتحدث التباينات في المكاسب بسبب ربط الإيرادات والنفقات بأسعار الصرف بواسطة مؤشرات، أو ربط قيم الموجودات والمطلوبات بالعملات الأجنبية وهو ما يتطلب التحوط ضد تقلبات أسعار العملات لتجنب الخسائر المحتملة.

5- مخاطر التنفيذ:

من القرارات اللازمة لمنح الائتمان أن يركز المصرف على تحديث المعلومات الخاصة بالعملاء (مراكز حساباتهم) بصفة يومية، وذلك أن أي تأخير في التأثير على التزامات العملاء بالزيادة أو النقصان من خلال العمليات اليومية يعكس خطورة واضحة على سلامة القرار الائتماني سواء بالرفض أو الموافقة (الخطيب، 2005، ص 153).

6- مخاطر الإخطار والتبليغ:

لضمان سلامة تنفيذ الموافقة بالقرار الائتماني، يجب أن يتم الإبلاغ بشقيه الداخلي

(أقسام وإدارات المصرف) والخارجي (العميل) على جميع شروط عقد منح الائتمان وبوضوح تام، دون إغفال أي شرط، وذلك بخضوع الإبلاغ الداخلي للرقابة بشكل مركزي، وأن الانحراف عن تنفيذ الموافقة الائتمانية بشروط إبلاغ دقيقة يترتب عليها مخاطر كبيرة.

7- مخاطر عدم انتظام الفحص الدوري للائتمان:

عادة ما يواجه المصرف في منح الائتمان مخاطر ناجمة عن عدم الفحص والتفتيش الدوري لقسم الائتمان والوقوف على الثغرات، التي تمثل ظاهرة متكررة كالقروض المتعثرة المستحق الوفاء بها، وعدم التركيز بدرجة كبيرة على مرحلة ما قبل منح الائتمان لتحليلها، ودراسة أسبابها ومراجعتها داخليا وبشكل دوري.

8- مخاطر التطور السريع لحجم التسهيلات:

إن نمو حجم التسهيل الائتماني وزيادته بعد مرور فترة قصيرة على منحه ينطوي على مخاطر كبيرة في ظل ثبات البيانات المالية وعدم بداية فترة السداد، ومن ثم فإن الحكم على الأداء خلال هذه الفترة يشوبه عدم الموضوعية وهو ما يتطلب الوقوف على عدم تجاوز الزيادات المقترحة نسبة معينة من التسهيل الائتماني في كل مرة، ولتكن 25 % مثلا كحد أقصى.

- أ- ألا تقل الفترات بين منح التسهيلات والزيادة عن 6 شهور ويشترط وجود مبررات قوية.
- ب- يمنع زيادة التسهيلات قبل التأكد بشكل مرضي من حسن الأداء للتسهيلات القائمة.
- ت- يجب مراجعة الزيادات أثناء السنة المالية على البيانات المالية المعتمدة في نهاية العام.
- ث- يمنع استخدام الزيادات في سداد المتأخرات.
- ج- تجنب مضاعفة التسهيلات عند التجديد حتى لو كان السبب قصور الدراسات عند المنح.

9- مخاطر المعالجة لأصول وفوائد الديون غير المنتظمة:

إن المعالجة المبكرة لفوائد ديون غير منتظمة تُسهم بدرجة كبيرة في التخفيف من الآثار المستقبلية لزيادات المديونية. وتظهر هذه الأهمية عند نشر ميزانية المصرف

الربع سنوية، التي تبين وجود سوق أوراق مالية نشيطة وأن أي انخفاض في الأرباح سيكون بفترات متقاربة، وهو ما يتطلب من البنوك التجارية الالتزام بتعليمات البنك المركزي في تجنب الفوائد وتكوين المخصصات.

10- مخاطر الربحية مقابل الأمان:

كما سبقت الإشارة إلى أنه كلما زادت المخاطر ارتفعت الفوائد وذلك على حساب هامش الأمان، فارتفاع المخاطر يؤدي إلى انخفاض مستوى جودة محفظة قروض المصرف وزيادة الأرباح تؤدي إلى النمو السريع للمخاطر والنتيجة أن خطر الربحية ينعكس على الجودة.

11- مخاطر عدم القدرة على السداد:

تعد المخاطر الكاملة للائتمان وهي مخاطر ناشئة في الأساس عن العميل وتختلف الأسباب باختلاف الحالات الائتمانية المتعثرة، ومن أهمها نذكر (حماد، 2003، ص 244)

أ- خطر بشري ويتعلق بشخصية العميل وأهليته ومدى كفاءته وقدرته على سداد التزاماته المالية بناءً على سمعته وجدارته الائتمانية.

ب- خطر تقديم معلومات مضللة ومبالغ فيها للمصرف بأن يلجأ العميل بطريقة غير سليمة إلى إخفاء معلومات عن شخصيته لأجل الحصول على ائتمان أو لأجل زيادة سقف التسهيلات الائتمانية. وفي هذه الحالة لا يستطيع العميل المقترض سداد قيمة المبلغ المقترض مع الفوائد المستحقة بحلول الأجل المتفق عليه ويتم الإعلان عن عجز الدفع عندما لا يستطيع سداد مبالغ مجدولة في مواعيدها لفترة أقل من 3 شهور بعد حلول موعد السداد وخرق الاتفاق. لذلك يحرص البنك على دراسة القوائم المالية لعملائه لثلاث سنوات سابقة وتحديد مدى كفاية تحويل الأصول إلى نقدية وحجم الضمانات التي تكفل سداد قيمة القرض مع الفوائد المستحقة.

12- مخاطر السوق:

ترتبط هذه المخاطر بالوضع السوقي والتنافسي لمنتجات العميل، ويركز البنك على مختلف المصادر المالية المتاحة للعميل وتحليل أدائه خلال السنوات الثلاث السابقة وبناء افتراضات مستقبلية حول أدائه ويركز المصرف في تحليله على تجنب تمويل المنتجات الجديدة، أو المتاجرة في منتجات تزيد عن حاجة السوق.

13- مخاطر تآكل الضمانات:

عادة ما يركز المصرف في منح الائتمان للعملاء والمؤسسات طلب ضمانات قوية تكفل سداد قيمة القرض مع الفوائد بشكل كامل ويركز البنك على المتابعة والتقييم الدائم لحجم الضمانات تفاديا لمخاطر انخفاض قيمتها، ويكون عموماً تركيزه على تقديم الضمانات التالية: (العقارات، الأوراق التجارية، الأوراق المالية، التنازلات).

14- مخاطر التركيز:

تحرص المصارف على تخفيض المخاطر في محفظة قروضها وتحقيق درجة جودة مثلى ويتجه الاهتمام إلى مخاطر التركيز التالية:

أ- العملاء:

عند منح الائتمان يكون التركيز من طرف معتمدي القرار الائتماني على حجم المخاطر المتوقعة كجزء لا يتجزأ من الدراسة الائتمانية بحيث يجب أن يكون توزيع المحفظة الائتمانية سواء على عدد العملاء أو على قطاعات السوق بشكل جيد في حدود دنيا أو قصوى.

ب- النشاط:

في توزيع المحفظة الائتمانية يجب التركيز على وضع حد للإقراض لكل نشاط فرعي، والالتزام بالأسقف الائتمانية لكل قطاع، والتقيد بتعليمات السلطات الرقابية.

ت- الضمانات:

يتعين على المصرف عدم التركيز على نوع واحد من الضمانات والاعتماد عليها في منح الائتمان لتفادي تراجع وانخفاض قيمتها مستقبلاً.

ث- الاستحقاقات:

إن تركيز استحقاقات التسهيلات يعتبر من المخاطر الكبيرة على مركز السيولة، ويتعلق الأمر بالاعتمادات المستندية وخطابات الضمان ومختلف الالتزامات الخارجية.

15- المخاطر السياسية والقانونية:

تُعدّ متابعة الجوانب السياسية والقانونية من الأمور ذات الأهمية التي تتطلب من المسؤولين بالإقراض متابعتها وإن عدم التقيد والالتزام بها يشكل خطراً حقيقياً على

صناعة خدماتها المصرفية، ومن المخاطر السياسية ما يتعلق بقدرة الدولة على الالتزام بتعهداتها والوفاء بديونها وأيضاً ما يتعلق بكيفية الإشراف على المؤسسات المالية واللوائح والقوانين المنظمة لذلك ضمن النظام المالي بالدولة (عبد الرحمن، 2000، ص444).

المطلب الرابع: - العوامل المؤثرة في اتخاذ القرار الائتماني

تختلف مستويات أو درجات المخاطرة، التي يواجهها المصرف من مصرف إلى آخر، ويتوقف تحديد مستوى أو درجة المخاطرة على مجموعة من العوامل الداخلية والخارجية. وتظهر الإدارة الفعالة للمخاطر الائتمانية في التعامل الكفء مع هذه العوامل للوصول للهدف الرئيسي وهو تدنية هذه المخاطر وتعظيم أرباح المصرف. ومن أهم هذه العوامل ما يلي: -

أ- عوامل داخلية: -

- وهي العوامل التي تنشأ داخل المصرف أو المؤسسة المالية، حيث يكون له دور في إمكانية التأثير أو السيطرة عليها ومن أهمها: -
- 1- السياسة الائتمانية المتبعة في المصرف
 - 2- طبيعة نشاط المصرف
 - 3- مدى الملائمة التمويلية للمصرف
 - 4- كفاءة إدارة المخاطر الائتمانية
 - 5- مدى المرونة والتجاوب مع المتغيرات المستجدة

ب- عوامل خارجية: -

ويقصد بها العوامل التي تنشأ خارج المصرف أو المؤسسات المالية، ولا يكون للمصرف إمكانية التأثير أو السيطرة عليها، وهنا يكون للمصرف خيار واحد فقط وهو التعامل الكفء مع هذه العوامل والتي من أهمها ما يلي: -

1- طبيعة السوق والمنافسة

حيث نجد أن الأسواق في الدول النامية أكبر من الدول المتقدمة، فعدم استقرار البنية الاقتصادية، وما يصاحبها من إصدار قرارات مفاجئة ترتبط ارتباطاً مباشراً بنشاط العملاء وتزيد من مخاطر الأسواق، وفي الوقت نفسه يصعب من خلالها دراسة الأسواق والتنبؤ بأوضاعها في المستقبل، كذلك فإن عنصر المنافسة يؤثر مباشرة في رفع أو تخفيض عنصر المخاطرة الائتمانية.

2- الظروف الاقتصادية السائدة

ترتبط المخاطر بالوضع الاقتصادي في حالي الكساد والرواج، وهذا له علاقة بقدرة العميل على السداد من عدمه حسب الوضع الاقتصادي السائد.

3- الإطار القانوني المساند لمنح الائتمان المصرفي

ويقصد به النظام القانوني والتشريعات السائدة والمنظمة للإجراءات المصرفية والائتمانية في المجتمع فكلما كان هذا الإطار فعالاً أدى ذلك بطريقة مباشرة أو غير مباشرة إلى تدنية المخاطر الائتمانية والعكس صحيح (على عاشور عيواز، 2002، ص 17، 18).

المطلب الخامس:- أمثلة وتجارب على مخاطر الائتمان وكيفية تصدي المصارف لمخاطر الائتمان

أولاً: - أمثلة وتجارب الدول في أزمة مخاطر الائتمان

أزمة الرهن العقاري في الولايات المتحدة الأمريكية حيث ظهرت هذه الأزمة على السطح فجأة عام 2007 والتي فجرها في البداية تهافت المصارف على منح القروض عالية المخاطر، وبدأت تكبر ككرة الثلج لتهدد قطاع العقارات في الولايات المتحدة ثم المصارف والأسواق المالية العالمية لتشكل تهديداً للاقتصاد المالي العالمي.

وكانت أهم أسباب هذه الأزمة متمثلة في الآتي: -

- 1- قيام المصارف بالتساهل في إعطاء القروض العقارية عالية المخاطر، أي أن المصارف اعتمدت على أن أسعار العقارات غير قابلة للانخفاض.
- 2- إخفاق المقترضين في القدرة على تسديد ما عليهم من اقساط تجاه المصارف.
- 3- انخفاض مستوى الرقابة من قبل الدولة على البنوك.

وبسبب هذه الانعكاسات الخطيرة أدت إلى إفلاس العديد من المصارف وتكبدها خسائر ضخمة ودخول الذعر المالي في الأسواق المالية وحدث انهيار في أسعار الأسهم للعديد من المصارف والذي كان سببه اتساع رقعة أزمة الرهن العقاري. (سعد خلف الله، 2020، ص9)

أن تستيقظ لكل الظروف التي قد تصيب العمل الائتماني الذي قامت به وتفرض من الشروط على المؤتمن ما يضمن لها نجاح عملية الائتمان حيث لا بد من أن يقوم المصرف بإجراء فحص ائتماني على المقترض، من حيث إمكانية طلب تأمين مناسب من المقترض مثل تأمين الرهن العقاري أو طلب ضمان على بعض أصول المقترض أو ضمان من طرف ثالث. ويمكن للبنك أيضًا الحصول على تأمين ضد المخاطر أو بيع الدين لشركة أخرى.

النتائج والتوصيات

أولاً: النتائج: -

- 1- يلعب الائتمان المصرفي دوراً هاماً في توزيع الموارد المالية المتاحة لدى الجهاز المصرفي على مختلف الأنشطة الاقتصادية وفي جميع القطاعات.
- 2- تشغيل الموارد الاقتصادية المجمدة عن طريق الائتمان المصرفي، حيث يمكن الاستفادة من الأموال المجمدة والموجودات بالمصارف بصورة مؤقتة وذلك عن طريق التمويلات قصيرة الأجل.
- 3- إذا كان المصرف حريصاً على تحقيق الأرباح (العوائد) الجيدة فيمكن ذلك من خلال قيامه بإستغلال الأموال المودعة لديه بطريقة جيدة تمكنه من الحصول على الإيرادات الجيدة لصالح المصرف.
- 4- لكي يحتاط المصرف من المخاطر الائتمانية لا بد من أن يقوم المصرف بإجراء فحص ائتماني على المقرض وطلب تأمينات مناسبة وضمانات مالية تغطي النقص الذي قد يحدث نتيجة فشل المؤتمن في سداد مبلغ القرض.
- 5- إن اتخاذ قرارات ائتمانية بدون أخذ رأي إدارة المخاطر يؤدي إلى تجاهل مؤشرات مخاطر الائتمان.

ثانياً: - التوصيات

- هناك بعض الإجراءات التي يمكن أن تقوم بها المؤسسة المالية للحد من مخاطر الائتمان المصرفي: -
- 1- أن التهاون في منح الائتمان عالي المخاطر يقود للهلاك على المدى القصير أو البعيد.
 - 2 - طلب تأمين مناسب من المقرض مثل تأمين الرهن العقاري أو طلب ضمان على بعض أصول المقرض أو ضمان من طرف ثالث.
 - 3 - ضرورة إشراف الدولة على المؤسسات المالية وذلك من خلال التشريعات واللوائح المنظمة لعملها لضمان عدم الوقوع في الأزمات والمخاطر المصرفية.
 - 4- تنمية الموارد البشرية بالمصارف وتثقيفها في مجالات إدارة المخاطر والتحليل المالي وذلك بالتدريب المستمر والتوعية بمخاطر الائتمان وكيفية العمل على مواجهته والتصدي له لتجنب الوقوع في الازمات.
 - 5- إن التسارع والتسابق من أجل تحقيق قدر كبير من المكاسب والتهاون في تفادي المخاطر هو في الواقع أحياناً تسارع وتسابق نحو الهاوية.

المصادر والمراجع

أولاً: - المصادر والمراجع العربية

- 1- ابتهاج مصطفى عبد الرحمن، إدارة البنوك التجارية: الطبعة الثانية، دار النهضة العربية، القاهرة، 2000.
- 2- ايمان انجروا، التحليل الائتماني في ترشيد عمليات الإقراض، رسالة ماجستير غير منشورة، كلية الاقتصاد، جامعة تشرين، اللاذقية، سوريا، 2007.
- 3- حسين بلعجوز، " إدارة المخاطر البنكية والتحكم فيها " مداخله مقدمة إلى الملتقى الوطني حول المنظومة المصرفية في الألفية الثالثة: منافسة-مخاطر-تقنيات، جامعة جيجل-الجزائر، يومي 6-7 جوان 2005.
- 4- حمزة محمود الزبيدي، إدارة الائتمان المصرفي والتحليل الائتماني، مؤسسة الوراق للنشر والتوزيع، الطبعة الأولى، عمان، الأردن، 2002.
- 5- خالد أمين عبد الله، التدقيق والرقابة في البنوك، الطبعة الأولى 2012.
- 6- سمير الخطيب، قياس وإدارة المخاطر بالبنوك، منشأة المعارف، الإسكندرية، 2005.
- 7- سعد خلف الله، الازمات المالية والاقتصادية، الأكاديمية الليبية مصراته، 2020.
- 8- سهام حسن المريمي وعبد المنعم بالكور، إدارة المصارف التجارية، الطبعة الأولى 2016.
- 9- صلاح إبراهيم شحاته، ضوابط منح الائتمان المصرفي من منظور قانوني ومصرفي، الطبعة الأولى، دار النهضة العربية، القاهرة 2009.
- 10- طارق طه، إدارة البنوك وتكنولوجيا المعلومات، دار الجامعة الجديدة، مصر، 2007.
- 11- طارق عبد العال حماد، إدارة المخاطر (أفراد-إدارات-شركات-بنوك)، الدار الجامعية، الإسكندرية، 2003.
- 12- طارق عبدالعال، تقييم اداء البنوك التجارية (تحليل العائد والمخاطرة)، الدار الجامعية، الإسكندرية، 1999، الجزء الثاني.
- 13- لطرش، تقنيات البنوك، ديوان المطبوعات الجامعية، الجزائر، 2001.
- 14- عبد المعطى رضا الرشيد وآخرون وإدارة الائتمان، دار وائل للطباعة، عمان، الأردن 1999.
- 15- عبدالفتاح الصغير عيواز، الائتمان المصرفي، مذكرات علمية.
- 16- علي رمضان شنبيش، النقود والمصارف والسياسة النقدية مع تطبيقاتها في ليبيا، الطبعة الأولى، دار الكتب الوطنية، بنغازي 2013.

- 17- على عاشور عيواز، تحليل مخاطر الائتمان المصرفي وإدارة الديون المتعترية. (رسالة ماجستير غير منشورة، الأكاديمية الليبية، ليبيا 2002)
- 18- محمد داود عثمان، إدارة وتحليل الائتمان ومخاطره، دار الفكر للنشر والتوزيع، الطبعة الأولى، عمان، الأردن 2008.
- 19- محمد صالح الحناوي وإبراهيم إسماعيل سلطان، الإدارة المالية والتمويل، الدار الجامعية لطبعة والنشر والتوزيع، الإسكندرية، 1999.
- 20- هيل عجمي الجنابي، النقود والمصارف والنظرية النقدية، الطبعة الثانية 2014.
- 21- يونس محمود، مبارك عبد العزيز، اقتصاديات النقود والصيرفة، مؤسسة شباب الجامعة، الإسكندرية، مصر، 1982.
- 22- محمد رمضان عفانة، إدارة الائتمان المصرفي، دار البازوري العلمية، الأردن، 2018.
- 23- ميثم صاحب عجام وعلي سعود، التمويل الدولي، الطبعة الأولى 2014.
- 24- عمر زرموح، المحافظ الإستثمارية، جامعة مصراته، ليبيا 2019.

ثانيًا: - المصادر والمراجع الانجليزية

1-Martin S. Feldstein and James H. Stock. Measuring Money Growth when Financial Markets are Changing, Journal of Monetary Economics, Vol.1996.